يقول « مذكرة توضيحية لورقة العمل السعودية ـ المصرية » . أي ان السيد ياسر عرفات اعتبر البحث استكمالا للوساطة الاصلية ، وليس وساطة جديدة تتم على اسس جديدة . ومع ان البنود المطروحة تمثل تعديلا لاتفاق عمان ، ويستطيع السيد ياسر عرفات بناء على تخويل اللجنة التنفيذية له أن يبحث في تعديله ، الا انه لم يسلم بذلك « رسميا » . وتضمنت مذكرة عرفات التوضيحية موافقة على ورقة العمل حسب التعديلات السعودية التي ادخلت عليها ، مضيفة الى ذلك تغييرا في بندين : الاول يتعلق بتواجد الفدائيين في « مناطق » وليس في « معسكرات ». ويشمل نشاطهم الاعلامي بالتالي المناطق نفسها ، ولا يقتصر على معسكرات الفدائيين . والثاني يتعلق بالمنظمات التي يسري عليها تنفيذ الاتفاقات، اذ طلبت المذكرة ان تسري الاتفاقيات بالاضافة للمنظمات التي وافقت على الوساطة « على المنظمات التي توافق عليها مستقبلا » .

وقد كانت النقطة الجوهرية في موقف السيد ياسر عرفات ، أنه وافق على مبدأ تعديل اتفاق عمان، كما وافق على ورقة العمل المقترحة كأساس للبحث في المرحلة الجديدة من الوساطة ، بالرغم مما تتضمنه من تنازل عن حق تمثيل شعب فلسطين ، دون أن يعتبر ذلك بديلا لاتفاق عمان ، بحيث يبقى الباب مفتوحا امام بحث جديد فيما يمكن تعديله او لا يمكن تعديله في الاتفاق المذكور . وستظهر أهمية هذه النقطة فيما بعد ، عندما بدأ الوساطة جولتها الرسمية من خلال الوفود) .

أعلن وصفي التل عند وصوله الى عمان (١١ ت ٢) « أن العقبات التي تقف في وجه الوساطة قد ذللت ، وربما تكون هناك جولة ثانية من المفاوضات » . ثم أعلنت عمان في ١٩ ت ١ ان السيد ياسر عرفات « وافق على أربعة بنود من مذكرة وصفي التل (المذكرة المصرية ـ الاردنية) واعتبر البنود الاخرى قابلة للتفاوض » . واعلنت السعودية في نفس اليوم « ان وفدين يمثلان المقاومة والنظام الاردني سيجتمعان قريبا في جدة». وفي اليوم التالي : صدر أول تعليق فلسطيني رسمي عن الموضوع ، اذ اعلن السيد كمال ناصر الناطق الرسمي بلسان منظمة التحرير « ان وفد المنظمة الذي زار السعودية برئاسة السيد ياسر عرفات رفض المذكرة الاردنية ، وتقدم بمذكرة تفسيرية لاتفاقي القاهرة وعمان ، واعتبر اي اتفاق يعقد يشمل كل المنظمات العاملة في اطار منظمة التحرير » .

وقد كان مقررا ان تعقد جولة المفاوضات الجديدة، يوم ٢ ت٢ ، الا ان هذا الموعد قد أجل لاسباب لم يعلن عنها ، وتلقت الحكومة الاردنية اشعارا من الحكومة السعودية يطلب تأجيل سفر الوفد الاردني ، وحين وجه الملك حسين يوم ٤ ت ٢ رسالة الى السيّد رياض المفلح رئيس الوفد الاردني في المفاوضات ، قال في رسالته ان هذه الجولة « ربما تكون الجولة الحاسمة والاخيرة » ، بينما قال وصفي التل في ٦ ت ٢ « انه اقترح على الحكومة الاردنية شطب ما ترى شطبه من اتفاق عمان ، وذلك لان مفاوضات جدة ستبدأ من هذه النقطة » . وتبرز هذه المقتطفات بوضوح جو التفاؤل الذي كان سائدا في اوساط المسؤولين الاردنيين ، وثقتهم بأن المفاوضات المقبلة ، سوف تؤدي الى اتفاق ينسجم مع كامل شروطهم . بالمقابل ، كانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد عقدت اجتماعا في دمشق ، درست فيه اتفاق عمان بندا بندا . (انسحبت الجبهة الشعبية من الاجتماع قبل بدء هذه المناقشة . ولا زال ممثل الديمقراطية صالح رأفت غائبا عن حضور الاجتماعات معتقلا في سجون الاردن) ، واتفقت على البنود التي ترفض تعديلها، ووضعت الصيغة التي تقترحها للبنود التي رأت او من الممكن تعديلها ، وطلبت من وفدها ان يتقيد بذلك بدقة .

مجريات الوساطة :

ـ في ٨ ت ٢ عقد الاجتماع الاول لمؤتمر الوساطة في جدة ، اجتمع اولا الوسيطان السقاف والخولي . ثم اجتمع السقاف مع رئيس الوفد الفلسطيني السيد خالد الحسن ، ثم عقد اجتماع مشترك تقرر فيه ان يقدم الوفد الاردني مذكرة خطية يحدد فيها المواد التي يرغب بتعديلها في اتفاق عمان ، لتعرض للنقاش في الاجتماع الثاني .

ـ عقد الاجتماع المشترك الثاني في نفس اليوم ليلا. حيث قدم الوفد الاردني مذكرته ، ورفضها الوفد الفلسطيني بشدة ، واعتبرها نسفا ـ وليس تعديلا ـ لاتفاق عمان . وادى هذا التعارض في المواقف الى تأجيل الاجتماعات المشتركة .